١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٧/٤٠

المشاورات التي أجرتها أمانة جمعية الدول الأطراف لتحديد المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية

١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البيان الصادر عن رئيس الجمعية

أصحاب السعادة، السادة الزملاء،

أشكركم على حضوركم هذا الاجتماع غير الرسمي للفريق العامل في نيويورك، الذي سنواصل فيه مناقشة الإجراءات المؤدية إلى انتخاب المدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية. وكما تذكرون، اتفقنا في اجتماعنا السابق الذي عقد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر على حد زمني هو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لاختتام العملية غير الرسمية لمحاولة تحديد مرشح لمنصب المدعي العام بتوافق الآراء. وتبعا لذلك، التقيت بالأمس مرة أخيرة مع جهات التنسيق التي كانت تساعدني في هذه العملية. وبناء على المدخلات التي حصلت عليها في هذا اللقاء، يمكنني الآن أن أقترح على الدول الأطراف أن تتفق بشكل غير رسمي على تسمية مرشح واحد فقط لمنصب المدعي العام، مما يسهل انتخاب المدعي العام بتوافق الآراء، على النحو المنصوص عليه في القرار ICC-ASP/3/Res.6. والمرشح الذي ستتم تسميته بالتالي هو السيدة فاتو بنسودة من غامبيا.

وسنكون بذلك قد وفينا بولايتنا المنصوص عليها في الفقرة ٣٣ من مرفق القرار المشار إليه أعلاه (ICC-ASP/3/Res.6)، حيث بذلنا كل الجهود الممكنة لانتخاب المدعي العام بتوافق الآراء. وأود مرة أخرى أن أشكر جهات التنسيق على عملها الممتاز. فقد أدت المشاورات الشاملة والشفافة التي أجريت معها إلى بروز مرشح محتمل بتوافق الآراء.

وأود الآن أن أقدم بعض التعليقات بشأن العملية التي تمت الآن وكذلك بشأن الخطوات المقبلة. فأولا، أود أن أشكر، مرة أخرى، أعضاء لجنة البحث على عملهم. فقد وفرت أمانتهم ودقتهم وكفاءتهم في العمل، وقائمة التصفية التي نتجت عن ذلك، أساساً جيداً للدول الأطراف لاتخاذ قرار مستنير فيما يتعلق باختيار المدعي العام المقبل. وأعرب عن امتناني للتعليقات الإيجابية العديدة التي تلقيتها بشأن جودة العمل الذي قامت به لجنة البحث، ولاسيما لقيمة الإجراءات التي اتخذت للقيام بهذه العملية. وفي نفس السياق، أعرب عن امتناني للدعم المقدم لهذه العملية من الجميع تقريباً. وقد أمكن نتيجة لذلك التوصل إلى توافق الآراء الذي نحن فيه الآن. وأتمنى أن يكون فريق البحث نموذجاً يحتذى به في الانتخابات المقبلة، في إطار جمعية الدول الأطراف أو أي هيئات أخرى.

ولا يعني هذا أنه لا يمكن التحسين. فهذه عملية جديدة ومن المهم أن نستخلص الدروس المستفادة منها، بذكاء وبدون تحيز. وعلى سبيل المثال، قيل إن قائمة التصفية التي وضعتها لجنة البحث تحتوي على مرشحين من بلدان تأخذ بنظام القانون العام فقط. وفيما يتصل بذلك، تجدر الإشارة إلى

أن معظم أعضاء لجنة البحث كانوا من بلدان تأخذ بنظام القانون المدني، مما يستبعد تماما الانحياز ضد هذا النظام. كذلك، كان أحد المرشحين من بلد يأخذ بنظام القانون العام بقدر ما يأخذ بنظام القانون المدني. وقد يضاف إلى ذلك أن منصب المدعي العام كان يشغله طوال السنوات التسع السابقة شخص ينتمي إلى نظام القانون المدني. ومع ذلك، أعتقد في نهاية الأمر أن من الأهمية بمكان أن تأخذ لجان البحث المقبلة الحساسيات المتعلقة بالنظامين القانونيين الماثلين في نظام روما الأساسي في الاعتبار.

ووُجهت انتقادات أيضاً بشأن البعد الجنساني للعملية، من حيث تشكيل لجنة البحث، ومن حيث قائمة التصفية أيضاً. وقد تعلمون أن اثنين من الأعضاء المناوبين في لجنة البحث كانا من النساء، وربما الأهم من ذلك أن أعضاء اللجنة كانوا من اختيار المجموعات الإقليمية المعنية. وكنت أتمنى من الأشخاص الذين لديهم مشاعر قوية بشأن التوازن بين الجنسين في تشكيل مثل هذه اللجان أن يعربوا عن آرائهم في الوقت الذي يمكن فيه أن تحدث هذه الآراء فارقاً حقيقياً. وينطبق نفس القول تقريباً فيما يتعلق بعدد النساء في قائمة التصفية. فكانت أمام الذين أعربوا عن خيبة أملهم لوجود امرأة واحدة فقط من بين المرشحين الأربعة الذين وردت أسماؤهم بالقائمة الفرصة طوال عدة شهور لاقتراح أسماء نساء مؤهلات – ولكنهم لم يستفيدوا منها. وأتمنى بحق أن يساعد الاتفاق غير الرسمي على انتخاب المدعي العام القادم على إزالة أي قلق في هذا الشأن. ولكن، مرة أخرى، من الدروس المستفادة في هذا الصدد أن لجنة البحث ينبغي أن تراعي التوازن بين الجنسين.

دعوني أنتقل الآن إلى الخطوات المقبلة.

بالنظر إلى تمديد الموعد النهائي للترشيحات رسمياً إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، يجوز للدول أن تقدم ترشيحات حتى ذلك التاريخ، مع مراعاة أن الفقرة ٢٩ من مرفق القرار ICC-ASP/3/Res.6 تنص على أن "يُفضّل أن تحوز الترشيحات لمنصب المدعي العام على دعم دول أطراف متعددة". والاتفاق بعد الاجتماع الذي عقد صباح اليوم بالطبع هو أنه سيرشح شخص واحد فقط لكي تنظر فيه الجمعية. وأعتقد أن الدول تعمل الآن بنشاط في عملية الترشيح، وسيسعدنا أنا والسفيرة إنتلمان أن نساعد في هذه العملية. وإننا نبحث أيضاً في طرائق الانتخاب نفسه الذي سيتم بعد ظهر اليوم الأول من دورة الجمعية، أي يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

أشكركم وأفتح الباب الآن لأية أسئلة أو تعليقات.

***